معي

أدنى المستويات منذ ثلاثمائة عام

سعر الفائدة الأساسي لدى بنك إنجلترا المركزي فى أدنى مستوياته

لم يحدث مطلقا– في أكثر من ثلاثمائة عام من محاربة آثار فقاعات الاستثمار، وحالات الكساد العالمي، والحروب العالمية– أن قام بنك إنجلترا الموقر بإقراض أموال بهذا القدر من الرخص. فقد حقق الركود العالمي الحالي ما لم تتمكن من تحقيقه أي دورة اقتصادية سابقة منذ الثورة الصناعية، حيث اضطر البنك المركزي في المملكة المتحدة إلى تخفيض سعر فائدته الأساسي إلى الصفر فعلا. وما هو أكثر، هو أن السيدة العجوز من شارع ثريدنيدل ستريت (الاسم المستعار المحبب لبنك إنجلترا) قد قررت التحرك إلى ما يتجاوز تخفيض سعر الفائدة، معتمدة سياسات غير تقليدية لمحاولة إعادة بدء نشاط اقتصاد المملكة المتحدة.

وعندما بدأت آثار الأزمة المالية العالمية التي كانت بدايتها في الولايات المتحدة تضرب اقتصاد المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٨، كان رد الفعل الأول لبنك إنجلترا بالإستراتيجية المجربة والموثوق بها، ألا وهي تخفيض أسعار الفائدة الرسمية لكي يصبح الإقراض أرخص؛ مما يهيئ الفرصة لاستمرار الشركات والأفراد في الاقتراض والإنفاق. وخفض البنك المركزي السعر الرسمي له، أي سعر الفائدة الذي يقرض به البنوك، من ٥،٥٪ في بداية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٪ في نهاية العام.

وكما يظهر الشكل، فإن التخفيضات الخمسة التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وحده خفضت سعر فائدة بنك إنجلترا إلى أدنى سعر تحقق أثناء الأزمات المصرفية في أعوام الثمانينيات والتسعينيات في القرن التاسع عشر، وبعد الكساد الكبير، والحرب العالمية الثانية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. ومع ذلك فحتى سعر يبلغ ٢٪ لم يعتبر منخفضا بما يكفي في هذا الوقت لإعادة بدء نشاط الاقتصاد ومنع التضخم من تجاوز الهدف المقرر.

فقد استمرت المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في الهبوط، في خضم انهيار أسعار الأوراق المالية والأخبار السيئة الواردة من النظام المصرفي للبلاد. ولذا خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى ٠،٥٪ في أوائل مارس ٢٠٠٩. وبعد ذلك وصل إلى الخطة (ب): وهي أنه إذا لم يكن هناك أحدا آخر سيتقدم للشراء في هذه البيئة الكاسدة، فإن السيدة العجوز ستفعل ذلك. وفي تحرك لا يزال مستمرا في اختبار حدود العمليات التقليدية للبنوك المركزية، بدأ بنك إنجلترا في شراء الأصول المالية، أساسا السندات الحكومية، في مارس ٢٠٠٩.

إنشاء بنك إنجلترا بموجب مرسوم ملكي في عام ١٦٩٤.

قيمة كالذهب

من بين وظائف البنك المركزي الرئيسية التي عهد بها إلى بنك إنجلترا في القرن التاسع عشر، احتكار إصدار النقود الورقية (البنكنوت) التي بدأت بموجب صك قانون البنك الصادر في عام ١٨٤٤. كما أعد القانون المسرح لنحو قرن من استخدام قاعدة الذهب عندما نص على أن النقود الورقية (البنكنوت) للبنك يجب أن تكون مغطاة بالذهب.

وتولى بنك إنجلترا دوراً آخر للبنك المركزي في منتصف القرن التاسع عشر وحتى أواخره، عندما أصبح مقرض الملاذ الأخير خلال أزمات متوالية في النظام المصرفي المحلي. وعندما أدى التوسع في التجارة المحلية والدولية إلى تكوين بنوك كبرى للمقاصة، وقف البنك وراء نظام التجزئة المصرفية، كمورد– ومراقب– للسيولة.

تسليم سبائك الذهب القادمة من كاليفورنيا إلى بنك إنجلترا في عام ١٨٤٩ .

أسعار الفائدة لبنك إنجلترا

إنجلترا تتبع النظام الهولندي

كانت ثورة إنجلترا المجيدة لعام ١٦٨٨ بشيرا بإنشاء بنك إنجلترا. وعندما تم خلع الملك جيمس الثاني من عرشه، وتنصيب زوج ابنته ويليام أوف أورانج ملكا على إنجلترا، وكان من بين الأفكار المستوردة من البلد الأصلي لويليام (هولندا) فكرة إنشاء بنك وطني. وبعد عدة بدايات خاطئة، وافق البرلمان الإنجليزي على اقتراح قدمه ويليام باترسون رجل الأعمال الأسكتلندي، الذي كان يتخذ من لندن مقرا له– بإنشاء بنك إنجلترا، وتم تأسيس البنك بموجب مرسوم ملكي صادر في عام ١٦٩٤.

وفي البداية كان بنك إنجلترا هو بنك الحكومة ومدير الدين الوحيد، مع تصاعد طلبات الدولة لتمويل الحملات العسكرية التي بلغت ذروتها في الحروب النابوليونية التي نشبت منذ قرنين من الزمان. وتبلورت مفاهيم الدين الوطني من خلال قيام الحكومة بالاقتراض، وخلق الائتمان كتعريف للنقود التي تتجاوز التعامل النقدي، في أثناء عمليات بنك إنجلترا في القرن الثامن عشر.

المصدر: Bank of England; and www.bankofengland.co.uk

عصر التقلب

بدأ سعر فائدة البنك المركزي يزداد تقلبا في ستينات القرن العشرين حسب الموضح على يمين الرسم البياني، عندما أدى تنامي العجز في ميزان المدفوعات إلى فرض ضغوط على سعر الصرف الثابت للجنيه الإسترليني، وأدى إلى تخفيض قيمته في عام ١٩٦٧ ومن ثم التأثير على الاستقرار. وبعد أن تم تعويم الجنيه الإسترليني في عام ١٩٧٣، أدى اجتماع صدمات سعر النفط وتراخي سياسات الاقتصاد الكلي إلى استعار لهيب التضخم في المملكة المتحدة، وإلى ارتفاع شديد بالتالي في سعر الفائدة الأساسي إلى رقم قياسي بلغ ١٧٪ في عام ١٩٧٩.

وقد نجح بنك إنجلترا في تخفيض التضخم إلى مستويات أكثر أمنا في ثمانينيات القرن العشرين. كما اكتسبت قدرته على إبقاء الضغوط التضخمية مستقبلا تحت السيطرة قوة أكبر عندما تم منحه استقلالا كاملا في عملياته الخاصة بالسياسة النقدية في عام ١٩٩٧. وبعد أن تحرر بنك إنجلترا من النفوذ السياسي، وتزود بولاية واضحة للعمل على استقرار الأسعار، استطاع إبقاء التضخم في الحدود المستهدفة على امتداد العقد الماضي. كما أتاحت له جدارته الائتمانية أن يتحرك بإقدام لتيسير السياسة النقدية في الأشهر الأخيرة مع بداية تكشف الأزمة المالية للعيان.

قوات المملكة المتحدة تسير في كامبري، فرنسا، في أثناء الحرب العالمية الأولى.

فتح خزانة الحرب

كانت النفقات واسعة النطاق المتعلقة بالشئون الحربية دائما هي وسيلة اختبار استناد النقود إلى الذهب، وعلى الرغم من الارتفاع الشديد في فوائد البنك إلى ١٠٪ قد أثبتت الحرب العالمية الأولى فساد قاعدة الذهب للمملكة المتحدة. وبعد التخلي عن الربط بالذهب في نهاية الأمر عام ١٩٣١، تمكن البرلمان أن يأمر بالتوسع في عرض النقود لمحاربة الأزمة الاقتصادية التي بدأت تتكشف للعيان.

وتم تخفيض سعر فائدة البنك إلى مستواه التاريخي المنخفض الذي بلغ ٢٪ عقب الكساد الكبير. وظلت الأسعار عند ٢٪ في أثناء الحرب العالمية الثانية. وساعد اجتماع أسعار الفائدة المنخفضة والإنفاق العسكري في انتعاش اقتصاد المملكة المتحدة من الكساد الذي امتد على النطاق العالمي في القرن العشرين.

كانت الخطوة قصيرة من التخلي عن الذهب إلى تأميم بنك إنجلترا تماما، الذي تم بعد الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٦. وأصبحت الحكومة حينذاك هي التي تعين محافظ البنك المركزي، كما استخدمت بنك إنجلترا لإدارة الرقابة على أسعار الصرف وعلى الائتمان في اقتصاد المملكة المتحدة المتقشف في فترة ما بعد الحرب.

أوراق الجنيه الإسترليني القديمة، التي تم استبدالها بعملات معدنية.

حافظ بنك إنجلترا على معدل التضخم في الحدود المستهدفة على امتداد العقد الماضي.

مسيرة في عام ١٩٣٦ للاحتجاج على ارتفاع معدلات البطالة في المملكة المتحدة.

إعداد أندريه ماير وسيمون ويلسون، صندوق النقد الدولي .